الأمـــن الإنســـاني وأبعـــاده
في القانـــون الدولـــي العـــام

إعداد طالبة الدكتوراه
خولة محي الدين يوسف

إشراف الدكتورة
أمل يـــازجـــي

قسم القانون الدولي
كلية الحقوق
جامعة دمشق

الملخص

هدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على مفهوم الأمن الإنساني وإبراز ما يضيفه من جديد إلى مفاهيم القانون الدولي الحالية، بدأ بالتعريف بهذا المفهوم وعناصره وآليات تحقيقه، وذلك مـــن خـــلال مـــا سيعُرَضُ من أعمال الفقهاء والهيئات الدولية في هذا المجال، وانتقل إلى بيان المتغيرات الدولية التي أدت إلى ظهوره، وتطرق إلى الانتقادات التي وُجِّهَتْ إلى مفهوم الأمن الإنـــساني، كمـــا بـــيَّن أبـــرز الهيئات الدولية العاملة على ترسيخ هذا المفهوم، سواءً في إطار الأمم المتحدة أم خارجها، وانتهـــى ببيان أوجه الاختلاف والشبه بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان من جهة والمفاهيم التقليدية للأمن من جهةٍ أخرى.

تمهيـــد وتقســـيم

تشهد العلاقات الدولية تداخلاً وتشابكاً أسفر عن وجود مخاطر جديدة يُمكن أن تطـــال الأفـــراد قبـــل دولهم، الأمر الذي استدعى انبثاق مفاهيم حديثة تنسجم مع متطلبات هذه المرحلة، وما دام أن تحقيق الأمن قد شكل ركيزةً أساسيةً في تفكير الإنسان، فهو يسعى للتمتع به والعيش في ظروفٍ يتمكن في ظلها من ممارسة حقوقه وأداء واجباته وتنمية مقدراته وتطوير المعطيات التي يوفرها محيطه ليكون ذلك خطوة في سبيل تطور وازدهار البشرية ككل، إلا أن مفهوم الأمن قد شهد تطوراتٍ عديدة، فقـــد ارتبط على الصعيد الدولي منذ معاهدة وستفاليا عام 1648بضمان الدول لأمنها الذاتي، وتطوّر بعـــد ذلك إلى مفهوم الأمن الجماعي الذي شكل ركيزةً أساسيةً في فكر منظمة الأمم المتحـــدة التـــي جـــاء ميثاقها متضمناً لمجموعة مبادئ تضع ضوابط للعلاقات الدولية إلى جانب توفير آليات للتـــصدي لأي محاولة خرق لنظام الأمن الجماعي، وهكذا فإن النظرة إلى الأمن قد انتقلت من الاهتمام بأمن الـــدول بشكلٍ منفردٍ إلى الاهتمام بأمن المجتمع الدولي ككل، إلا أن مفهوم الأمن أضحى بحاجة إلـــى رؤيـــة جديدة، فكيف لمجتمعٍ دوليٍ أن يضمن أمنه إن لم يكن مؤسساً بشكلٍ يأخذ بالحـــسبان أدق المخـــاطر وأحدثها، انطلاقاً من أمن الأفراد ومروراً بأمن دولهم وانتهاءً بالأمن الجماعي الدولي، ومن هنا جاء مفهوم الأمن الإنساني ليسدَّ ثغرةً في مواجهة التهديدات التي فرضها واقع العلاقات الدولية وتـــشابك مصالح أطرافها.

فما الأمن الإنساني؟ وهل هو مفهوم جديد على القانون الدولي؟ هذا ما سيتمحور حوله البحث التالي وفقاً للتقسيم الآتي:

أولاً- ماهية الأمن الإنساني.

أ- تعريف الأمن الإنساني.

ب- عناصر الأمن الإنساني وآليات تحقيقه.

ثانياً- المتغيرات الدولية التي أدت إلى ظهور مفهوم الأمن الإنساني وأبرز الانتقادات التي واجهها.

أ- المتغيرات الدولية التي كرست مفهوم الأمن الإنساني.

ب- الانتقادات التي واجهها مفهوم الأمن الإنساني.

ثالثاً- أبرز الهيئات الدولية العاملة في مجال الأمن الإنساني.

أ- لجنة الأمن الإنساني.

ب- الهيئات العاملة في مجال الأمن الإنساني ضمن هيكلية الأمم المتحدة.

رابعاً- مقاربة الأمن الإنساني وبعض مفاهيم القانون الدولي العام.
أ- الأمن الإنساني وحقوق الإنسان.
ب- الأمن الإنساني والمفاهيم التقليدية للأمن.

أولاً- ماهية الأمن الإنساني:

يساعد تعرّف بعض الجهود التي بذلها بعض الفقهاء والهيئات الدولية لوضع تعريف لهذا المفهوم وبعض ملامح العمل الدولي لتكريسه على تكوين فكرة عن جوهر هذا المفهوم وعلى تعرّف أبرز عناصره وآليات تحقيقه.

أ- تعريف الأمن الإنساني:

لم يتوصل المجتمع الدولي إلى تعريف متفق عليه لمفهوم الأمن الإنساني أو حتى إلى توافق حول مضمونه، فهو أحد المفاهيم التي بدأ تداولها مع نهايات القرن الماضي بهدف مراجعة المفاهيم الأمنية في ظل التطورات الدولية المعاصرة[1]، ورغم أن هذا المفهوم يجد جذوره الراسخة في مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية والقانون الدولي الناظم لهذه العلاقات[2]، كحقوق الإنسان والأمن الجماعي الدولي، ورغم أن الأفكار التي استُلهم منها كانت قد نضجت عبر ما يقارب القرن والنصف من عمر البشرية[3]، إلا أنه أخذ بالتبلور كمفهوم له كيانه المستقل وكمصطلح جديد بعد الحرب الباردة[4]، فمنذ تسعينيات القرن العشرين استُعمل الأمن الإنساني من قبل عدد كبير من الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بصفته ركيزة لوصف برامج عمل هذه المنظمات ونشاطاتها وتأطيرها ووسيلة للربط

---

[1]- انظر في ذلك كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى في افتتاح مؤتمر المرأة في مفهوم وقضايا أمن الإنسان: المنظور العربي والدولي الذي عقدته منظمة المرأة العربية في أبو ظبي في المدة ما بين 11- 2008/11/13.
<http://www.arabwomenorg.org/Details.aspx?Page_ID=1234>

هذا ويرى David Baldwin أن تحديد معنى الأمن مهما كان مستواه يتطلب الإجابة عن أربعة أسئلة جوهرية، من المطلوب تحقيق أمنه؟ ما القيم التي يدافع عنها مفهوم الأمن؟ ما التهديدات التي تواجه الأمن؟ ما وسائل تحقيق الأمن؟ انظر في ذلك:
Kanti Bajpai, Human Security: Concept and Measurement, Kroc Institute Occasional Paper #19:OP:1, August 2000, p.10

[2]- Gred Oberleinter, Human security and human rights, european Training and research Centre For Human Rights And Democracy, Occasional paper series, Issue NO.8, June 2002, p1.

[3]- غادة على موسى، إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، 14-2005/3/15، عمان، الأردن، نُشر من قبل منظمة اليونيسكو، 2008، ص11.

[4]- Alice Edwards, Human Security and the rights of refugees: transcending territorial and disciplinary borders, Michegan Journal Of International Law, Vol.30, p763.

بين عددٍ كبيرٍ من المبادرات السياسية وإضفاء المزيد من التناسق عليها[5]، حيث انبثقت العديـــد مـــن الرؤى حول ضرورة إيجاد مبدأ للأمن يواجه التحديات الجديدة خاصـــةً تلـــك ذات الـــصلة بالتنميـــة الاقتصادية[6]، فجاء مفهوم الأمن الإنساني الذي يتمحور حول ضمان أمن الأفراد ليعمـــل إلـــى جانـــب التصورات الأمنية التقليدية التي تتمحور حول ضمان أمن الفرد لكن ضمن إطارٍ أوسع يتمثل بدولتـــه أو مجتمعه[7].

وفي محاولةٍ لتوضيح مفهوم الأمن الإنساني قُدمت العديد من وجهات النظر الأكاديميـــة والـــسياسية نعرض فيما يأتي لبعضٍ منها:

1- تعاريف الفقهاء والهيئات الدولية للأمن الإنساني:

كانت البداية الفعلية لتصعيد النقاش عن الأمن الإنساني مع "محبوب الحق" وزير المالية الباكـــستاني السابق والخبير الاقتصادي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP"، الذي أكد أن محـــور الأمـــن يجب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة على رأسها الأمراض والإرهـــاب والفقـــر والمخدرات ووجود نظام عالمي غير عادل، وذلك عن طريق تحقيق التنميـــة وإصـــلاح المؤســـسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية، كصندوق النقد الـــدولي والبنـــك الدولي للتعمير والتنمية، وذلك عبر شراكةٍ حقيقةٍ بين دول العالم كلّها[8].

تابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " UNDP" السير على درب هذه الخطوة الأولى مع تقرير التنميـــة البشرية الذي أصدره عام 1994، مؤكداً فيه أنه ثمة تهديداتٍ جديدةٍ يجب أخذها بالحـــسبان وإيجـــاد آليات مناسبة لمواجهتها[9]، فمفهوم الأمن يجب أن يتغير، سواءً من حيث مضمونه بالانتقال من الأمن

---

[5]- كيت كراوز، الأمن البشري في الوطن العربي: كيف يبدو إلى ملاحظ خارجي، أوراق مختارة من المـــؤتمر الـــدولي للأمـــن الإنساني في الدول العربية، مرجع سابق، ص71.

[6]- Human Security: Concept and Measurement, Op.cit,p.5-6.

ومن المبادرات التي سبقت عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة استوكهولم حول الأمن والحكم العـــالمي عـــام 1991 فـــي تقريرها المعنون "مسؤولية مشتركة في التسعينات" التي أكدت فيه التحديات الجديدة لمفهوم الأمن.

[7]- كيت كراوز، المرجع السابق، ص69.

[8]- Human Security: Concept and Measurement,Op.cit, p11-12.

[9]- عبّر التقرير عن الأمن الإنساني كما يلي:

"human security is a child who did not die, a disease that did not spread, a job that was not cut, an ethnic tension that did not explode in violence, a dissident who was not silenced. Human security is not a concern with weapons-it is a concern with human life and dignity".

تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994، الفصل الثاني ، بعد جديد للأمن الإنساني، ص22.

الذي يرتكز على السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة إلى الأمن الذي يرتكز على أمن الأفراد، أمّا من حيث آلية تحقيقه فلا بدَّ من الانتقال من ضمان الأمن عن طريق التسلح إلى ضمان الأمن عن طريق تحقيق التنمية المستدامة[10]. وقد أدرك العاملون على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مفهوم الأمن يجب أن يقوم على ضمان قدرة الأفراد على التمتع بثمار التنمية البشرية في ظل بيئة آمنة تحقق استدامة نتائجها وتُحسن حياة البشر دون إلحاق الضرر برأس المال الطبيعي أي الموارد الطبيعية اللازمة لحياة الأجيال القادمة[11].

وقد عرّفت لجنة الأمن الإنساني "Human Security Commission" التي سيتم الحديث عنها لاحقاً[12]، هذا المفهوم الذي أُنشأت من أجل إرساء دعائمه على أنه "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته"، ورأت أن الجوهر الحيوي لحياة البشر هو مجموعة الحقوق والحريات الأولية التي يتمتع بها الأفراد، وضمان حمايتهم من أوضاع قاسية قد يجدون أنفسهم فيها ومن التهديدات واسعة النطاق[13].

ورأت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول[14] في تقريرها الصادر عام 2001 عن مسؤولية الحماية أن الأمن الإنساني يعني "أمن الناس، أي سلامتهم البدنية ورفاههيتم الاقتصادية والاجتماعية، واحترام كرامتهم وقدرهم كبشر، وحماية حقوق الإنسان المملوكة لهم وحرياتهم الأساسية"[15].

أمَّا الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان فقد رأى أن أمن الإنسان يتضمن بأوسع معانيه "ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة، فهو يشمل حقوق الإنسان والحكم الرشيد وإمكانية

<http://hdr.undp.org/en/media/hdr_1994_en_chap2.pdf >

[10]- تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994، مرجع سابق، ص24.

[11]- غادة علي موسى، المرجع السابق، ص12.

[12]- انظر لاحقاً عن هذه اللجنة الفقرة ثالثاً/ أ من هذا البحث.

[13]- تقرير لجنة الأمن الإنساني المعنون "أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم"، نيويورك، 2003، ص4.
<http://www.humansecurity-chs.org/finalreport/Arabic/arabic_report.pdf>

[14]- أُسِّسَتْ هذه اللجنة استجابةً لنداء الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان، في تقرير الألفية المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذْ أعلن رئيس الوزراء الكندي آنذاك، جون كريتيان، في مؤتمر الألفية عام 2000 عن إنشاء لجنة دولية معنية بالتدخل والسيادة، تكون مهمتها دعم نقاش عالمي شامل عن العلاقة بين التدخل وسيادة الدول يقوم على أساس التوفيق بين واجب المجتمع الدولي الذي يحتم عليه أن يتدخل أمام الانتهاكات الواسعة للقواعد الإنسانية وضرورة احترام سيادة الدول، وفي عام 2001 انتهت اللجنة بعمل تقريرها حول سيادة الدول والتدخل ومسؤولية الحماية.

[15]- تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول "ICISS" عن مسؤولية الحماية، كانون الأول، 2001 ص 15.

الحصول على التعليم والرعاية الصحية وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيـــق إمكاناتـــه، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضاً خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمـــو الاقتـــصادي، ومنـــع الصراعات والتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعيـــة صحية، هي اللبنات المترابطة التي يتكون منها أمن الإنسان، والأمن القومي بالتالي"[16].

وبدورها حاولت Louise Frechette **، مساعدة كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، إعطاء معنىً مبسطاً للأمن الإنساني على أنه "كل الأشياء التي يحبها الرجال والنساء في العالم أينما كـــانوا، من غذاءٍ كافٍ ومأوىً مناسبٍ وصحةٍ جيدةٍ وتعليمٍ للأولاد وحماية من العنف، سواء أكـــان منـــشأه الأفراد أم الطبيعة، إلى جانب وجود الدولة التي لا تمارس أي نوع من القـــسر علـــى مواطنيهـــا إلا بموجب القانون"**[17].

وقد عرّف كل من Caroline Thomas**و** Peter Wilkin [18] **الأمن الإنساني بأنّه يصف الحالة التـــي تـــتم فيها تلبية الحاجات المادية الأساسية، والتي يمكن أن تتحقق فيها الكرامة الإنسانية بمـــا فـــي ذلـــك المشاركة الفعالة في حياة المجتمع بشكل كلي لا يتجزأ، دون أن يتم تطبيق ذلـــك لـــصالح فئـــة دون الأخرى**[19].

ورأى Ramesh Thakur **من جامعة الأمم المتحدة**[20] **، أن كل ما من شأنه تحسين نوعية حياة الأفـــراد والمجتمع والدولة هو خطوة لتحقيق الأمن الإنساني سواء تمثـــل ذلـــك بـــالتمكين "** empowerment**" الاقتصادي أم الاجتماعي أم السياسي**[21].

---

[16]- تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان " نحن الشعوب، دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعـــشرين" عـــام 2000.

[17]- Louise Frechette: the United Nations Deputy Secretary-General, a statement to a high-level panel discussion on the occasion of the twentieth anniversary of the Vienna International Centre (VIC), Octover 9, 1999.
<http://www.un.org/News/Press/docs/1999/19991012.dsgsm70.doc.html> 08/02/01

[18]- Caroline Thomas و Peter Wilkin همـــا بـــاحثين فـــي مجـــال الأمـــن الإنـــساني مـــن أعمالهمـــا المـــشتركة كتـــاب "Globalization, Human security, and the African experience"

[19]- Definisions of Human Securiy, The global development research center" GDRC", p.9
< http://www.gdrc.org/sustdev/husec/Definitions.pdf>

[20]- جامعة الأمم المتحدة هي جامعة دولية تابعة للأمم المتحدة مقرها الرئيسي في العاصمة اليابانية طوكيو ولها فروع في بـــاريس ونيويورك.

[21]- definition of human security,Op.cit, p.2

في حين رأى تايلر أوين أن الأمن الإنساني هو "حماية النواة الحية للبشر كلّهم من المخاطر المحرجة والمضرة سواء أكانت بيئية أو اقتصادية وغذائية أم صحية أم شخصية أو سياسية"، وحاول أوين في تعريفه التوفيق بين المتمسكين بفكرة أن التهديدات الأمنية الحقيقية هي تلك التي تمس أمن الدولة بشكله التقليدي من جهة، وبين أولئك الذين يرون أن التهديدات الأساسية للأمن هي تلك العوامل المرتبطة بفقدان الحياة من الجوع والمرض والكوارث الطبيعية وليس من الحروب[22].

هذا ويُلاحظ أن جانباً كبيراً من التعاريف التي تناولت الأمن الإنساني قد اتخذت الطابع التعدادي الذي اعتمد على تعداد إمّا الأهداف التي يسعى لتحقيقها أو التهديدات التي يعمل الأمن الإنساني على التصدي لها[23].

2- أبرز مبادرات الدول في مجال تكريس مفهوم الأمن الإنساني:

تولت دولتان زمام المبادرة في مجال دعم مفهوم الأمن الإنساني على الصعيد الدولي هما اليابان وكندا، فالرؤية اليابانية لمفهوم الأمن الإنساني اتسمت بالاتساع وقامت بشكلٍ أساسيٍ على فكرة التحرر من الفقر وتقاربت مع ما طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكان هدفها الرئيسي تأمين الحاجات الأساسية للإنسان، الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية والغذائية، وترى حكومة اليابان أن الأمن الإنساني يقوم على حماية حياة الأفراد وكرامتهم والحفاظ عليها، وهو ما يتم تحقيقه بضمان الحرية من الفقر[24]، وتجلى هذا الاهتمام الياباني بمفهوم الأمن الإنساني في العديد من المبادرات الدولية التي أطلقتها الحكومة اليابانية وكان من أبرزها المبادرة التي أسفرت عن إنشاء لجنة الأمن الإنساني عام 1999 على النحو الذي سيتم التطرق إليه لاحقاً[25].

أمَّا الرؤية الكندية فركزت على فكرة التحرر من الخوف والحد من استخدام القوة والعنف، عن طريق عدد من السبل، كمكافحة انتشار الألغام الأرضية والكف عن تجنيد الأطفال وتشجيع دور القانون الدولي الإنساني ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وإصلاح القطاعات الأمنية[26]، وانعكست

1- د.بشير الشورو، الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية، منظمة اليونيسكو، 2005 ص.19.

[23]- Gerd Oberleitner, Human security and human rights, Op.cit, p.3.

[24]- Mr. Yukio Takasu: Director-General of Multilateral Cooperation Department, a statement at the Third Intellectual Dialogue on Building Asia's Tomorrow. Bangkok, June 19, 2000. <http://www.mofa.go.jp/policy/human_secu/speech0006.html> 08/22/01

[25]- انظر الفقرة ثالثاً/أ من هذا البحث.

[26]- كيت كراوز، المرجع السابق، ص72.

اهتمامات كندا هذه بمبادرة أطلقتها عام 1999 أسفرت عن إنشاء شبكة الأمـــن الإنـــساني "Human Security Network" التي تضم في عضويتها عدداً من الدول بقيادة كندا والنرويج وسويسرا إلى جانب تشيلي والأردن والنمسا ومالي وايرلندا واليونان وسلوفاكيا وتايلاندد وجنوب أفريقية وهولندا، بهدف العمل على الوصول إلى رؤية مشتركة عن الأمن الإنساني[27].

ولعله من الصواب أن يتم التوفيق بين الاتجاهين السابقين عن الأمن الإنساني فالاقتصار على التحرر من الفقر، يُظهر هذا المفهوم وكأنه "قائمة تسوق" على حد تعبير بعض الفقهاء، أما الاكتفاء بالتحرر من الخوف فقد يجعله يقترب من الأمن بمفهومه التقليدي[28].

3- المنظمات الإقليمية ومفهوم الأمن الإنساني:

أصبح الأمن الإنساني حاضراً في عمل العديد من المنظمات ذات الطابع الإقليمي، وشـــكلت التقـــارير الدولية، خاصةً تقرير التنمية البشرية الصادر عام 1994 والسابق الإشارة إليه، إطاراً عاماً لعمل هذه المنظمات، وكمثال على جهود المنظمات الإقليمية في هذا المجال نعرض لعمل جامعة الدول العربيـــة والاتحاد الأوروبي[29].

فقد بدأ مفهوم الأمن الإنساني بالظهور في أجندة جامعة الدول العربية عام 2001، وعملت الجامعـــة عام 2004 على استضافة فعاليات إطلاق النسخة العربية لتقرير الأمن الإنساني الصادر عـــن لجنـــة الأمن الإنساني، كما عُقِدَتْ العديد من المؤتمرات حول الأمن الإنساني كمؤتمر الأمن الإنـــساني فـــي المنطقة العربية، الذي حرص على مناقشة قضية الأمن الإنساني في المنطقـــة العربيـــة فـــي إطـــار الحرص العربي على مواجهة التحديات العالمية في ظل وجود تخوفات عربية مـــن اســـتخدام هـــذا المفهوم لترويج بعض القضايا التي تتعارض والمصالح العربية[30].

---

[27] - كيت كراوز، المرجع السابق، ص71.

[28] - كيت كراوز، المرجع السابق، ص73.

[29] - انظر على سبيل المثال فيما يتعلق بجهود منظمة الدول الأمريكية، تقرير لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان،
Report On Citizen Security And Human Security, available on:
<http://www.cidh.oas.org/countryrep/Seguridad.eng/CitizenSecurity.II.htm>
وانظر بالنسبة إلى الاتحاد الأفريقي،
African Union's policy on reconstruction and development of post conflict countries
<http://www.africa-union.org/root/AU/AUC/Departments/psc/PCRD%20%main%20web%20source/index.html>

[30] - انظر حول انعقاد هذا المؤتمر ما نشرته وكالة الأنباء السعودية عن وقائع المؤتمر:
<http://www.spa.gov.sa/details.php?id=616563>

ويرى عدد من الباحثين أن أبرز التحديات التي تواجه الأمن الإنساني في الوطن العربي تتمثل بما يأتي:

- وضع حد للاحتلال الذي لا تزال العديد من الأراضي العربية ترزح في ظله، بما يتركه ذلك من آثار على نواحي الحياة كلّها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة ككل.

- إرساء آليات تضمن مشاركة ديموقراطية للأفراد كافةً وضمان حقوق الإنسان.

- تحقيق التنمية المستدامة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول العربية[31].

أمَّا الاتحاد الأوروبي فقد أدرج الأمن الإنساني بوصفه أحد العناصر الجوهرية للسياسة المشتركة الخارجية المتعلقة بقضايا الأمن "Common Foreign And Security Policy" (CFSP)**، كونه لا يهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي فقط بل يهدف إلى الدمج بين العديد من المفاهيم كحقوق الإنسان والتنمية البشرية، وأعطاه دوراً في مجالات إدارة الأزمات ومنع النزاعات والمساعدات العسكرية المدنية التي يقدمها الاتحاد، فهو وسيلة لإغلاق الفجوة بين المفاهيم الأمنية التقليدية والحديثة بما ينسجم ومبادئ الاتحاد الأوروبي[32]. كما وُضِعَ تحقيق الأمن الإنساني في صلب السياسات الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد، بما يؤدي إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والتشاور بين فئات المجتمع كافةً وخلق نوع من التعددية في صناعة القرار على المستويات كلّها وتأكيد أهمية المشاورات الإقليمية لاحتواء الأزمات التي تندلع على هذا المستوى[33].**

ومما سبق يُمكن القول: إنَّ تحليل مفهوم الأمن الإنساني يُظهر أنه ينطوي على عاملين، أولهما العامل الأمني، إذ يسعى لتوفير الأمن الذي يطال أبعاداً متعددةً، متداخلة ومتكاملة فيما بينها "interdependent components"**، أمَّا ثانيهما فهو العامل الإنساني الذي يجعل من الإنسان كفرد وحدة التحليل الأساسية في أي دراسة للسياسات الأمنية، لذلك فإن التعبير عن هذا المفهوم بمصطلح أمن الإنسان أو الأمن البشري أو الإنساني ليس القصد منه مجرد إضفاء طابع إنساني على مفهوم الأمن**

---

[31]- زياد عبد الصمد،" الشروط الأخلاقية لمشاركة مؤهلة ومسؤولة للمجتمع المدني في الاستجابة إلى حاجات الأمن الإنساني وتحدياته في المنطقة العربية"، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، مرجع سابق، ص62، ومن المؤتمرات التي عُقدت على الصعيد العربي عن الأمن الإنساني مؤتمر المنظمة العربية للمرأة الثاني الذي عُقد بعنوان المرأة في مفهوم وقضايا أمن الإنسان: المنظور العربي والدولي، في المدة ما بين 11- 2008/11/13 أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

[32]- Mary Kaldor- Mary Martin and sabine selchow, Human security: a european strategic narative, International policy Analysis, february, 2008. <http://library.fes.de/pdf-files/id/ipa/05172.pdf >

[33]- A european way of security: The Madrid report of the human security group comromising a proposal and background report, Madrid, 8th November, 2007.

بل، كما ذكرنا، تمحور عملية تحقيق الأمن حول الفرد، وإن مفهوم الأمن الإنساني يُذكر، مـــن هـــذه الناحية، بأفكار المذهب الفردي"Individualism " الذي يقوم على تمجيد الفرد وعـــدّه محـــور النظـــام السياسي، وهو ما قامت عليه الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان والمـــواطن الـــصادر عـــام 1789[34]، إلا أنه يُمكن القول: إنَّ الأمن الإنساني يختلف في مضمونه عن الأفكار التي حملهـــا هـــذا المذهب خاصةً فيما يتعلق بدور الدولة، فالمذهب الفردي يحدد هذا الدور في أضيق الحـــدود لـــصالح الحريات والحقوق الفردية ولا يُتيح للدولة التدخل لتعديل النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يجعـــل منه حكراً على الأفراد، أمَّا مفهوم الأمن الإنساني فيلقي أعباءً مختلفةً علـــى كاهـــل الدولـــة، علـــى الصعيدين الوطني والدولي، سواءً من أجل تحقيق أبعاد هذا المفهوم أم من حيـــث إعمـــال الآليـــات اللازمة لتحقيقه[35].

ومن ثمَّ فإن أبرز خصائص الأمن الإنساني هي الآتية:

1- ذو طابع عالمي شامل "Universal": لأن الأخطار التي يعدّها تهديداً للأمن من السهل انتـــشارها عالمياً[36].

2- متعدد الأبعاد "multidimensional": يسعى لحماية جوانب متعددة من حياة البشر والنهـــوض بهـــا وهذه الأبعاد متكاملة ويتوقف كل منها على ضمان الآخر.

3- يتمحور حول الإنسان "Human-centered": ويهدف إلى تحسين نوعية حياته وضمان أمنه[37].

ب- عناصر الأمن الإنساني وآليات تحقيقه:

1- عناصر الأمن الإنساني:

هناك مفردات أمنية متعددة أصبحت تعمل تحت عنوان واحد هو الأمن الإنساني يمسُّ مختلف نـــواحي حياة البشر وهو المقصود لدى وصفه بأنه مفهوم متعدد الأبعاد "multidimensional"، وعلـــى ضـــوء تقرير التنمية البشرية للعام 1994، السابق الإشارة إليه، فإن هذه العناصر هي الآتية:

---

[34]- انظر حول المذهب الفردي: د.نعمان الخطيب، المذهب الاجتماعي وأثره في الحقوق والحريات العامة في كل من الدســـتورين الأردني والمصري، ص6- 7، بحث منشور على موقع الوسمية القانوني،متوفر على الرابط الإلكتروني الآتي:
<ww.wasmia.com/jazy/con04.pdf>
تاريخ الزيارة 2011/1/5.

[35]- انظر ما سيأتي ذكره عن عناصر الأمن الإنساني وآليات تحقيقه، ص10.

[36]- تقرير لجنة الأمن الإنساني المعنون "أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم"، مرجع سابق، ص23.

[37]- Kanti Bajpai, Op.Cit, p17.

- الأمن الاقتصادي: الذي يتحقق من خلال تأمين فرص عمل للأفراد تؤمن لهم دخلاً أساسياً.

- الأمن الغذائي: بتأمين الحاجات الأساسية من الغذاء وضمان ما يكفل ذلك سواء من ناحية المال أم من حيث الوصول إلى مصادر الغذاء.

- الأمن الصحي: من خلال تأمين الحماية من الأمراض وضمان نظام رعاية صحية فعال.

- الأمن البيئي: الذي يتم بالحماية من المخاطر البيئية بأنماطها كلّها.

- الأمن الشخصي: ويتضمن الحماية من التهديدات المنطوية على العنف سواء أكان ناجماً عن سلوك صادر عن الدولة أم الأفراد أنفسهم، خاصةً إذا كان موجهاً ضد الفئات الأكثر عرضة للمخاطر كالنساء والأطفال.

- الأمن الاجتماعي: ويهدف إلى مواجهة التهديدات الموجهة نحو الحياة الاجتماعية كالمخاطر التي تهدد النسيج الاجتماعي في دولة ما، ويُمكن أن يندرج إلى جانب ذلك ضمان الأمن الثقافي للمجتمع.

- الأمن السياسي: وذلك بضمان انتهاج سياسات حكيمة من قبل الحكومات تجاه مواطنيها[38].

ويرى جانب آخر من الفقه أن عناصر الأمن الإنساني تتمثل بما يأتي:

- توفير إمكانية العيش بسلام للمواطنين كافةً داخل حدود دولتهم، وهو ما يُمكن تحقيقه عبر حل المنازعات الدولية بالطرائق السلمية.

- تمتع المواطنين جميعهم بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- ضمان مشاركة الأفراد في عملية صناعة القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

- إقامة نظام قضائي عادل وضمان حكم القانون[39].

مما سبق يُمكن القول باتساع مفهوم الأمن الإنساني إلى درجة تدفع إلى التساؤل عن مدى إمكانية ضبط هذه العناصر التي يبدو أنها تطال نواحي حياة الإنسان كلّها.

---

[38]- تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994، مرجع سابق، ص 24 وما بعدها.

[39] - Mrs. Sadako Ogata: United Nations High Commissioner for Refugees, "Inclusion or Exclusion: Social Development Challenges For Asia and Europe", a Statement at the Asian Development Bank Seminar, 27 April 1998. <http://www.unhcr.ch/refworld/unhcr/hcspeech/27ap1998.htm> 08/22/01

2- آليات تحقيق الأمن الإنساني:

يتحقّق الأمن الإنساني عبر آليّتين رئيستين هما الحماية "protection" والتمكين "empowerment".

- <u>الحماية:</u> الأمن الإنساني ذو طابع وقائي ويعمل بشكلٍ مسبقٍ لمواجهـــة التهديـــدات التـــي تحـــيط بالأفراد، كالأزمات المالية العالمية والصراعات العنيفة والأعمـــال الإرهابيـــة والأمـــراض وانحـــدار مستويات الخدمات الأساسية، وهو ما يتطلب وضع معايير وإنشاء مؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي لأوجه انعدام الأمن بطريقة شاملة ووقائية لا تقتـــصر علـــى ردود الأفعـــال تجـــاه التهديدات، بل تعمل بشكل وقائي وتكشف ثغرات البنية الأساسية للحماية.

- <u>التمكين:</u> أي إكساب الأفراد القدرة على التصرف والتخطيط سواءً لصالحهم أم لصالح بقية أفـــراد المجتمع، وجعلهم يمتلكون قدرة المطالبة باحترام حقوقهم وحرياتهم والتصدي للكثير من المـــشكلات وإيجاد الحلول لها، الأمر الذي يتطلب النهوض بكل ما من شأنه تعزيز هذه القدرات[40].

ومن الملاحظ أن كلتا الآليتين مترابطتان؛ فالحماية تفسح المجال لإعمال التمكين والأفراد الممكنـــون قادرون على تجنب المخاطر والمطالبة بتحسين آليات الحماية[41].

ثانياً- المتغيرات الدولية التي أدت إلى تكريس مفهوم الأمـــن الإنـــساني وأبرز الانتقادات التي واجهها:

أ- المتغيرات الدولية التي كرست مفهوم الأمن الإنساني:

حفزّت مجموعة من المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية التحول الحاصل في النظرة إلى مفهوم الأمن، فمفهومه التقليدي الذي يقتصر على حماية السلامة الإقليمية والاســـتقلال الـــسياسي للـــدول أضحى غير مؤهلٍ لمواجهة المعضلات الأمنية الجديدة والتهديدات اللاعسكرية التـــي تـــساوي فـــي خطورتها تلك ذات الطابع العسكري[42]، ولعل أبرز هذه المتغيرات كانت الآتية:

1- ازدياد عدد النزاعات المسلحة غير الدولية:

عمل مجلس الأمن على تكييف هذه النزاعات على أنها تهديد للسلم والأمن الدوليين، آخذاً بحـــسبانه مدى جسامة الآثار الناجمة عنها المتمثلة بأزمات إنسانية خطيرة منطوية على أعمال عنـــفٍ وقتـــلٍ

---

[40]- تقرير لجنة الأمن الإنساني المعنون "أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم"،مرجع سابق، ص11.

[41]- تقرير لجنة الأمن الإنساني المعنون "أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم"، ص11- 12.

[42]- Alice Edwards, op.cit, p.769.

للمدنيين وتشريدٍ داخليٍ وهجرةٍ جماعيةٍ وانتهاكاتٍ للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وأضرار مادية وآثار سلبية ممتدة على الدول الأخرى[43]، فالنتيجة الأولى لانتشار هذه النزاعات كانت تزايد أعداد الضحايا من المدنيين، خاصةً النساء والأطفال، وتهديد النسيج الاجتماعي والاقتصادي للدولة بما يحمله ذلك من آثار سلبية على نواحي حياة الأفراد كلّها[44].

2- ظاهرة العولمة وثورة تكنولوجيا الاتصالات وسيادة اقتصاد السوق:

أحدثت هذه الظواهر تهميشاً لفئاتٍ كثيرةٍ من الأفراد، خاصةً في الدول النامية، إلى جانب عدم مراعاة الأبعاد الاجتماعية في السياسات الوطنيةٍ والدولية[45]؛ فرغم أن العولمة حققت بعض الفوائد على صعيد الاقتصاد العالمي وتحسين مستوى المعيشة في بعض البلدان إلا أن هذه الفوائد لم تكن متكافئة بين بلدان العالم وشعوبه كلّها، مما أدى إلى توسع الهوّة بين الأغنياء والفقراء وطنياً ودولياً[46]، كما أنها جعلت مصير البشرية مشتركاً، وأكد تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999 بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني" أنه على الرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في المجالات كلّها فهي ذات أخطار على الأمن الإنساني في الدول الغنية والفقيرة على حدٍ سواء، وتتمثل تهديدات الأمن الإنساني الناجمة عن العولمة وفقاً للتقرير المذكور بما يأتي:

- عدم الاستقرار المالي: مثال ذلك الأزمة المالية في جنوب شرق آسية عام 1997، إذ أكد التقرير على أنه في عصر العولمة والتدفق السريع للسلع والخدمات ورأس المال فإن أزمات مالية عديدة يتوقع حدوثها.

---

[43]- د.حسام هنداوي، التدخل الدولي الإنساني: دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، لا توجد سنة نشر، ص 161.

وقد نص قرار مجلس الأمن رقم S/RES/1894(2009) في فقرته الثالثة على ما يأتي: "يشير إلى أن الاستهداف المتعمد للمدنيين أنفسهم وغيرهم من الأشخاص المشمولين بالحماية، وارتكاب الانتهاكات المنهجية والصارخة وواسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح قد يشكلان تهديداً للسلم والأمن الدوليين، ويؤكد مجدداً في هذا الصدد استعداده للنظر في هذه الحالات، بحسب الاقتضاء، من أجل اتخاذ ما يلزم من تدابير."

[44]- أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في إفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد143، يناير، 2001، ص 48.

[45]- Sadako Ogata, Globalization and Human Security, Weatherhead Policy Forum at Columbia University, 27 March 2002.

[46]- غادة علي موسى، المرجع السابق، ص13.

- غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل: إذ دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات وأصحاب العمل إلى اتباع سياساتٍ تتسم بغياب الضمانات الوظيفية.

- غياب الأمان الصحي: فسهولة الحركة والانتقال حمل معه انتقال الأمراض.

- غياب الأمن الشخصي: وتمثل بانتشار الجريمة المنظمة التي دخلت التكنولوجيا في تنفيذها.

- غياب الأمن السياسي والمجتمعي: فسهولة انتقال السلاح عبر الحدود أضـــفى تعقيـــداً وخطـــورة شديدين وانتشرت شركات الأسلحة واتسع نطاق عملها[47].

3- تنامي دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية:

أضحت هذه الجهات شريكاً بارزاً في تحمل المسؤوليات ووضع الخطـــط الاقتـــصادية والاجتماعيـــة والكشف عن مكامن الضعف في بنية المجتمع، وأصبح تكريس مفهوم الأمن الإنساني في المجتمعات مجالاً رحباً لعملها[48].

ب- الانتقادات التي واجهها مفهوم الأمن الإنساني:

يواجه مفهوم الأمن الإنساني العديد من الانتقادات يُمكن إجمالها بما يأتي:

1- هو مفهوم نظري غير قابل للتطبيق عملياً وغير قابل للضبط: بموجبه يمكن عدُّ أي شيء تهديـــد للأمن وهو ما يجعل إعماله مستحيلاً[49]، لكن من ناحية أخرى يرى جانب من الفقه أنه مفهوم نشأ من عالم الممارسة السياسية وكانت له منذ نشأته غاية عملية ورؤى استراتيجية[50].

2- ما هو إلا تكرار لمفاهيم أخرى مستقرة: فلا يوجد أي قيمة جديدة يضيفها إلى مفـــاهيم القـــانون الدولي والعلاقات الدولية[51].

---

[47]- عبد الحكيم الشرجبي، الفقر التحدي الرئيسي للأمن الإنساني: دراسة حالة للمجتمع اليمني، أوراق مختارة من المؤتمر الـــدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، مرجع سابق، ص43.

[48]- زياد عبد الصمد، مرجع سابق، ص62.

[49] - Richard Jolly & Deepayan Ray, The Human Security Framework and National Human Development Report: A Review of experiences and current Debates, UNDP, May, 2006, p.1

[50]- كيت كراوز، المرجع السابق، ص70.

[51] - Gerd Oberleitner, Human security and human rights, op.cit, p.3

3- يتعارض هذا المفهوم مع مقتضيات المصلحة الوطنية للدول: ومن شأنه أن يفتح المجال واسعاً لإعطاء مبرر للتدخل الدولي الإنساني[52].

وعليه يمكن القول: إنَّ مفهوم الأمن الإنساني رغم أنه يرسي دعائمه يوماً بعد يوم لانبثاقه من أرض الواقع واستجابته لمتطلباته، ورغم أن هنالك العديد من نقاط الاتفاق حول مضمونه، إلا أن معالمه لا تزال في طور التطوّر حتى يستطيع تعزيز استقلاليته تجاه مفاهيم أخرى كتلك التي تتضمنها منظومة حقوق الإنسان؛ فرغم التشابه بينهما إلا أن المفهومين، كما سنرى لاحقاً[53]، متقاطعان لا متطابقان، وإن كان هنالك تخوف من أنه سيفتح الباب أمام تطبيقات جديدة للتدخل الدولي الإنساني بغية تحقيق الأمن الإنساني فإن المشكلة في التدخل الدولي الإنساني تكمن في إساءة استخدامه لا في المفهوم نفسه، فهل يُمكن التشكيك بسمو القيم التي يكرسها القانون الدولي لحقوق الإنسان؟ لكن في الوقت نفسه يُمكن التشكيك بالدعوات التي تنطلق للتدخل في شؤون دول أخرى، سواءً من قبل دول منفردة أم من قبل هيئات دولية، لإرساء حقوق الإنسان ووقف انتهاكاتها.

ثالثاً- أبرز الهيئات الدولية العاملة في مجال الأمن الإنساني:

أ- لجنة الأمن الإنساني "Human security commission":

تأسست هذه اللجنة عام 2001 بمبادرة يابانية كاستجابة لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر عام 2000 بعنوان "التحرر من الخوف، والتحرر من الحاجة"، وتعمل مستقلةً بدعمٍ من حكومة اليابان بشكلٍ رئيسيٍ إلى جانب عدد من المؤسسات الدولية سواءً داخل منظومة الأمم المتحدة، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" أو المفوضية السامية لشؤون اللاجئين "UNHCR"، أم خارجها، وذلك بهدف ترسيخ دعائم فكرة الأمن الإنساني ورفع الوعي بأهمية هذا المفهوم على الصعيد الدولي واقتراح البرامج اللازمة لإدخاله حيز التنفيذ وتطوير آفاقه، وهي تعمل على المحاور الآتية:

1- النهوض بالتفهّم والالتزام والدّعم الجماعي للأمن البشري والمستلزمات التي يرتكز عليها.

2- تطوير مفهوم الأمن الإنساني كوسيلة فعّالة لصياغة السياسات وتنفيذها.

---

[52] - Amitav Acharya: Debating Human Security: East Versus the West, <http://www.hsph. harvard.edu/hpcr/events/hsworkshop/acharya.pdf>

[53]- انظر الفقرة رابعاً/ أ من هذا البحث.

3- اقتراح برنامج عمل ملموس لمعالجة المخاطر المحرجة والواسعة الانتـــشار التـــي تهـــدد الأمـــن البشري[54].

ب- الهيئات العاملة في مجال الأمن الإنساني ضمن هيكلية الأمم المتحدة:

1- وحدة الأمن الإنساني "Human Security Unit": **تأسست عام 2004 ضمن مكتـــب الأمـــم المتحـــدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بهدف دعم نشاطات الأمن الإنساني في الأمم المتحدة، والعمل على إدمـــاج هذا المفهوم في هذه النشاطات**[55].

2- صندوق الأمم المتحـــدة الاســـتئماني للأمـــن الإنـــساني "United Nations Trust Fund For Human Security(UNTFHS): **تأسس عام 1999 بمبادرة مشتركة من حكومة اليابان والأمـــين العـــام للأمـــم المتحدة بهدف تمويل المشاريع التي تنفذها الهيئات التابعة للأمم المتحدة، وفي بعض الأحيان هيئـــات خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة، في مجالات التمكين والحماية للأفراد**[56].

3- المجلس الاستشاري الخاص بـــالأمن الإنـــساني "Advisory Broad on Human Security (ABHS)": **مهمته تقديم النصح والإرشاد للأمين العام للأمم المتحدة حول إدارة الصندوق، ويتألف مـــن ثمانيـــة أشخاص معروفين بخبرتهم في مجال الأمن الإنساني، وكانت أولى جلساته عام 2003**[57].

وكان محبوب الحق أحد المبادرين الأوائل في مجال تكريس مفهوم الأمن الإنساني قد اقترح إنـــشاء مجلس أمن إنساني بوصفه أحد هيئات الأمم المتحدة لتكون مهمته مواجهة تحديات الأمن الإنـــساني وإطلاق تحذير مبكر عن النزاعات بأشكالها كلّها واقتراح التدخل حيالها إلى جانب دعم منظومة الأمم المتحدة العاملة في مجال التنمية، أو من الممكن أن يتم تبني رؤية جديدة لعمل مجلس الأمن الـــدولي في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين لتكون مواكبة للتغيّر الحاصل في المفهوم الأمني[58].

---

[54]- انظر موقع اللجنة على شبكة الإنترنت:

<http://www.humansecurity-chs.org/about/Establishment.html>

[55]-<http://ochaonline.UN.org/HumanSecurityunit/tabid/2212/language/en-us/Default.aspx >

[56]- <http://ochaonline.UN.org/TrustFund/The United Nations Trust Fund For Human Security/tabid/2108/language/en-us/Default.aspx >

[57]-<http://ochaonline.UN.org/outreachandABHS/tabid/2129/language/en-us/Default.aspx >

[58]- Gred Oberleitner, Human Security: A challenge to international law?, Global Governance, 11(2005) p.193

رابعاً- مقاربة الأمن الإنساني وبعض مفاهيم القانون الدولي العام:

على الرغم من أن الدراسات الأمنية والسياسية والاجتماعية قد استحوذت -إلى حد ما- على دراسة الأمن الإنساني إلا أنه يقترب -إلى حدٍ كبيرٍ- من مفاهيم راسخة في القانون الدولي كتلك التي تتعلق بحقوق الإنسان والأمن الجماعي الدولي، ولعل مقارنة الأمن الإنساني بهذه المفاهيم ستوضح مدى إمكانية عدّه مفهوماً جديداً يحمل قيمة مضافة بالنسبة إلى القانون الدولي.

أ- الأمن الإنساني وحقوق الإنسان:

يتقاطع مفهوم الأمن الإنساني مع المفاهيم السائدة في منظومة حقوق الإنسان، ويتقارب معها من نواحٍ متعددة، خاصةً بعد توسع المفاهيم التي أضحت تُعدُّ جزءاً من هذه المنظومة التي بدأت تدخل جيلها الرابع، وهو ما يدفع إلى التساؤل عن مدى الاختلاف بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، وطبيعة العلاقة بينهما في ظل إقرار وجود مثل هذا الاختلاف، وقد رأى فريقٌ من الفقه أن الأمن الإنساني يعدُّ جزءاً من حقوق الإنسان في حين يرى جانبٌ آخر أنه على العكس من ذلك حقوق الإنسان هي جزء من الأمن الإنساني، ويذهب فريق ثالث إلى أن مفهوم الأمن الإنساني هو وسيلة توفيقية بين حقوق الإنسان ومفاهيم أخرى في نطاق القانون الدولي.

وقد دفعت بعض النصوص التي تضمنتها الوثائق الدولية الأساسية لحقوق الإنسان من اتفاقيات وإعلانات جانباً من الفقه إلى التساؤل عن مدى إمكانية عدّ الأمن الإنساني حقاً من حقوق الإنسان كونها تتحدث عن ضمان أمن الفرد بمستوياتٍ مختلفة، أمنه الشخصي وأمنه ضمن المجتمع الذي ينتمي إليه وأمنه ضمن النظام الدولي الذي يعيش فيه، فالمادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تتضمن الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية، وكذلك المادة التاسعة من الإعلان نفسه التي تنص على عدم جواز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه بشكلٍ تعسفي، وكذلك المادة الثانية والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على حق الفرد كعضو في المجتمع في الحصول على ضمانات اجتماعية وضمان حقوقه الاجتماعية والتربوية كلّها التي لا غنى عنه لكرامته وللنمو الحر لشخصيته[59]، والمادة الثامنة والعشرين من الإعلان نفسه[60] التي تنص على

[59]- كذلك المادة 25 من الإعلان نفسه والمادة "9" من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمادة "16" من الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان .

[60]- كذلك المادة "23" من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

حق كل فرد في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بموجبه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان[61].

إلا أن مضمون الأمن الإنســاني لا يُمكن حصره بهذه المســتويات الثلاثــة التــي تــضمنتها هــذه الحقوق، فهنالك تكامل بين حقوق الإنسان والأمن الإنساني، فإذا كانت حقوق الإنسان تنطوي علــى المطالبة باحترام حريات أساسية للبشر؛ فإن ذلك يدفع للتساؤل عن ماهية هذه الحريات التــي علــى المجتمع الاعتراف بها وتعزيزها، وهنا يُمكن للأمن الإنساني أن يُسهم في تحديد أهمية التحرر مــن أوجه انعدام الأمن بمستوياته كلّها، فالحريات المرتبطة بالأمن الإنساني هي فئة مهمــة مــن فئــات حقوق الإنسان، وعلى حد ما ذهب إليه أمارتيا سن "Amatyea Sen" ، العضو في لجنة الأمن الإنساني الذي عدَّ حقوق الإنسان صندوقاً عاماً يجب أن يُملأ بمطالبات محددة تستند إلى دوافع مناسبة تمليها حاجات الإنسان، ومن المنتظر أن يُساعد الأمن الإنساني على ملئ جزءٍ معينٍ مــن هــذا الــصندوق العظيم الشأن من خلال أساليب مبررة، بإظهار أهمية التغلب على انعدام أمن الإنسان[62].

لكن من جهة أخرى يرى جانبٌ آخرٌ من الفقه أن حقوق الإنسان هي جزءٌ مــن الأمــن الإنــساني، فحقوق الإنسان هي مجموعة مصالح يحميها القانون في حين أن الوصول إلى تحقيق الأمن الإنساني يتضمن توفير ظروف آمنة أو شعور آمن، وهو يتضمن ما هو أوسع من تلك المصالح التي يحميهــا القانون كالحماية من المخاطر الناجمة عن عمل الطبيعة وحماية ضحايا هذه الكوارث علــى ســبيل المثال[63].

ويرى جانب من الفقه الدولي أن الأمن الإنساني هو السبيل للتوفيق بين فكرتين راسختين في ميثاق الأمم المتحدة، تعزيز حقوق الإنسان من جهة وضمان السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للــدول من جهة أخرى[64].

ويمكن القول: إنَّ حقوق الإنسان من شأنها أن تُشكل إطاراً معيارياً يحدد جانباً من مــضمون الأمــن الإنساني، فالوثائق الدولية المتعددة التي تضمنت حقوق الإنسان من إعلانات واتفاقيات قد تــضمنت العديد من عناصر الأمن الإنساني، واحترام مضامينها يؤدي إلى تحقيقه بعناصره المتعــددة، كمــا أن

---

[61] - Gred Oberleitner, Human Security: A challenge to international law?, p16

[62] - تقرير لجنة الأمن الإنساني المعنون "أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم"، مرجع سابق،ص.9.

[63]- Gred Oberleitner, Human Security: A challenge to international law?, p.19.

[64] - Errol Mendes: Human security, International organizations and international law: The Kosovo Crisis exposes the "tragic flaw" in the U.N. Charter, 1999.
<http://www.cdp-hrc.uottawa.ca/publicat/bull.38.html>

انتهاكات حقوق الإنسان ما هي إلا تهديدات وُجد الأمن الإنساني للتصدي لها[65]، ومن ثمَّ هو وسيلة لتعزيز منظومة حقوق الإنسان إذ هنالك انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان تُرتكب تحت ذرائع تتعلق بضمان الأمن بمفهومه التقليدي، إلا أن إدخال الأمن الإنساني في سياق مفهوم الأمن لن يؤدي إلى مثل هذه النتيجة[66].

إذاً هنالك تناسب قوي بين المفهومين قد يصل إلى حد التماهي، فالأمن الإنساني شرط لإرساء حقوق الإنسان كما أن تحقيق بعض جوانب الأمن الإنساني هو غاية من غايات حقوق الإنسان، وإن كان تناول الأمن الإنساني كحق يُمكّن من إدخاله في منظومة حقوق الإنسان، إلا هذه الحقوق يصعب تحقيقها في حال غياب الأمن الإنساني، ومن ثمَّ يمكن النظر إليه على أنه عامل من عوامل تنمية حقوق الإنسان.

ب - الأمن الإنساني والمفاهيم التقليدية للأمن:

أعاد الأمن الإنساني التفكير في مفهوم الأمن بطريقة تجعل من الأفراد ومشاركتهم محوراً أساسياً في رسم السياسات الأمنية[67]، فهو يقدم مفهوماً يحتوي على ركائز جديدة سواء من حيث المضمون فالوحدة الأساسية فيه هي الفرد،أم من حيث إدارة أو طريقة رسم السياسات الأمنية إذ يولي الأمن الإنساني أهمية لمشاركة المؤسسات غير الحكومية في الدولة، وأخيراً من حيث التهديدات فلم يعد الهدف هو الاكتفاء بحماية الحدود الإقليمية بواسطة قوات عسكرية ضد عدوان محتمل من دولة أو دول أخرى بل هنالك تهديدات جديدة لا بدَّ من أخذها بالحسبان.

ولم يأتِ الأمن الإنساني لاستبدال النظرة التقليدية للأمن الوطني أو أمن الدولة، بل ليكمله، فلا توجد دولة قادرة على الحفاظ على سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي إن لم يكن أفرادها بمنأى عن التهديدات الأمنية الجديدة، كما أن الأمن الإنساني لا يُمكن إدراكه إلا في حال وجود دولة آمنة يسود فيها حكم القانون وقادرة على حماية مواطنيها من تلك التهديدات[68]، فضمان أمن الدولة لا يؤدي إلى ضمان أمن الفرد بشكل آلي في حين العكس صحيح[69].

---

[65]-Bertrand G.Ramcharan, Human rights and Human security, p.1 - p.4.

[66] -Gred Oberleitner,Human Security: A challenge to international law?, p22

[67]- تقرير لجنة الأمن الإنساني المعنون "أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم"، مرجع سابق، ص.3.

[68] - Gred Oberleitner, Human security and human rights , p.10.

[69]- غادة علي موسى، المرجع السابق، ص14.

وبالانتقال إلى تأثير الأمن الإنساني في الأمن الجماعي الدولي يُمكن القول: إنَّ قضية الأمـــن شـــكلت بُعداً جوهرياً في العلاقات الدولية منذ نشأة مفهوم الدولة القومية ذات السيادة إثر معاهدة وســـتفاليا عام 1648، وأخذت الدول تطمح إلى ضمان أمنها الذاتي، وأدى التنافس في هذا المجال بما تميّز بـــه من فردية وتشتت إلى إدراك الدول لحقيقة راسخة مفادها أن البقاء ضمن هذه الصيغة لن يـــؤدي إلا إلى نتيجة عكسية تأتيها بالمزيد من التهديدات لأمنها[70]، مما دفعها إلى البحث عـــن صـــيغة لنظـــام مشترك تتمكن عبره من تنسيق الجهود للوصول إلى الأمن المنشود، وكان الأمن هو الغاية وجماعية العمل هو وسيلة تحقيقه[71]، فظهرت فكرة الأمن الجماعي محدثةً صدى كبيراً فـــي الفكـــر القـــانوني الدولي الذي شهد محاولات عدة لوضع تعريف يُعبر عن جوهر هذه الفكرة التي تقوم على التـــصدي الجماعي لعضو في جماعة معينة يقوم بانتهاك القيم أو القواعد السائدة فيها، فالأعضاء فيهـــا إنمـــا يدركون بأن الخطر موجه إلى مصالح فرد من أفرادها.

وقد نزع جانب من الفقه الدولي إلى حصر جوهر الأمن الجماعي باستخدام القوة المسلحة حين رأى أن الأمن الجماعي" نظامٌ يرتكز على التزام الدول بأن تشارك بقواتها ضد الدولة المعتدية فور تقريـــر العدوان عن طريق إجراءات خاصة بذلك"[72]، وركز فريق فقهي آخر على الإطار التنظيمـــي الـــدولي الفعّال للأمن الجماعي فعرفه بأنه "نظامٌ فيه تعتمد الدولة في حماية حقوقها إذا ما تعرضـــت لخطـــر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها، وإنما على أساس مـــن التـــضامن والتعاون الدولي المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية"[73].

يُمكن القول: إنَّ تحقيق الأمن عبر العمل الجماعي فكرة جذبت اهتمام المجتمع الدولي وجعلت الـــدول تبحث عن أمنها في إطار التجمعات الإقليمية، كما في حالة الحلف المقدس أو الوفاق الأوروبـــي، إلا أن الأمر انتقل إلى المنظمات الدولية، حيث أثرت الحربين العالميتين، الأولى والثانية، ونتائجها -إلى حد كبير- في مفهوم الأمن الجماعي، إذ لم يعد مقبولاً استمرار حالة غياب نظـــام يـــضمن التكافـــل الدولي لتحقيق السلم والأمن الدوليين، فتبلور مفهوم الأمن الجماعي عبر فكرة التنظيم الدولي التـــي

---

[70]- حسن نافعة، الأمن الجماعي بين الواقع والأسطورة: قضايا للمناقشة،ورد في كتاب الأمم المتحدة في ظل التحولات الراهنـــة في النظام الدولي، تحرير د.حسن نافعة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ص29.

[71]- د. حسن طوالبة، نظام الأمن الجماعي بين النظرية والتطبيق: دراسة سياسية في ضوء تطور النظام الدولي، عـــالم الكتـــاب الحديث، أربد، دار جدار للكتاب العالمي، عمان، 2005، ، ص 16.

[72] -Danesh Sarooshi, The United Nations And The Development Of Collective Security, ci- arendon press, oxford,1999. Op.Cit, p.5.

[73]- د. مفتاح عمر درباش، دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات وحفظ السلم والأمن الدوليين، المركـــز العـــالمي لدراســـات وأبحاث الكتاب الأخضر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2007، ص127.

يُمكن عدّها أداةً لوضع هذا المفهوم حيز التنفيذ[74] عن طريق ما توفره من إطارٍ للتعاون وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء فيها، بل إن العديد من المنظمات الدولية اتخذت من الأمن الجماعي أساساً لقيامها[75]، وقد شكل قيام عصبة الأمم خطوةً مهمةً على طريق تحقيق فكرة الأمن كمسؤولية مشتركة بين الدول جميعها من خلال إرساء التضامن لردع العدوان، فانطلقت من أن أي عدوان أو تهديد به ضد أي دولة عضو هو عدوان موجه إلى الدول الأعضاء كلّها ومن ثمَّ تقع عليها مسؤولية التضامن لردعه[76]، وقد تنوعت الأفكار الواردة في عهد العصبة التي تُشكل أسس تحقيق الأمن الجماعي عبر معالجته في نطاقٍ عالميٍ شاملٍ، فمن الحل السلمي للمنازعات الدولية إلى الحد من ظاهرة التسلح إلى تعزيز التعاون بين الدول في شتى المجالات، إلا أن أكثر ما يتجلى به هو نص المادة العاشرة من عهد العصبة بما نص عليه من التزام الدول باحترام وضمان سلامة أقاليم بعضها بعضاً واستقلالها السياسي ضد أي عدوان خارجي، والمادة المادة السادسة عشرة التي تضمنت تدابير متنوعةٍ كوسيلة بيد العصبة لضمان تحقيق هذا الهدف[77]، لكن عقباتٍ عديدةٍ حالت دون ديمومة العصبةٍ وآمال تحقيق الأمن الجماعي من خلالها لعل أبرزها تحقيق العصبة للصفة العالمية في ظل رفض بعض الدول تحمل مسؤولياتها في ظل نظام أمنٍ جماعيٍ لا تستأثر بالسيطرة عليه، إلى جانب عدم تحريمها الشامل لاستخدام القوة[78]. وعلى الرغم من ذلك كانت العصبة محاولة لوضع نظام الأمن الجماعي على المحك، ورصد متطلباته، تمهيداً للانتقال إلى تجربةٍ أكثر نضوجاً تمثلت في

---

[74]- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، منشورات جامعة الكويت، الطبعة الثانية، 1979، ص303.

[75]- د. محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي العام، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ط8، 2001، مرجع سابق، ص 158.

[76]- د.حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، عالم المعرفة، رقم 202، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995،ص22.

[77]- د. حسن طوالبة، نظام الأمن الجماعي بين النظرية والتطبيق: دراسة سياسية في ضوء تطور النظام الدولي، عالم الكتاب الحديث، أربد، دار جدار للكتاب العالمي، عمان، 2005، ص 101،99،98.

[78]- د.علي حرب، نظام الجزاء الدولي: العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص269. وقد لخص إينيس كلود تجربة عصبة الأمم في تطبيق نظام الأمن الجماعي بقوله: "إن تجربة العصبة في هذه الناحية كشفت عن إخفاقها في الانتقال بالأمن الجماعي من مجرد كونه فكرة نظرية إلى نظام له وجود فعلي في المجتمع الدولي. ولم يكن إخفاق تطبيق نظام الأمن الجماعي راجعاً في الجانب الأكبر منه إلى عدم إلى عدم استطاعة هذا النظام أن يعمل بنجاح، وإنما لأن هذا النظام لم يطبق في الواقع بطريقة تضمن نجاحه. إن المؤسسات الضعيفة التي قامت على تطبيقه نشأت وهي لا تبشر بأي أمل في إمكانية تحقيق هذا النظام على أي نحو فعال، إن مشروع الأمن الجماعي الذي تبناه ويلسون في أعقاب الحرب، ربما أخذ نجاحه الأكبر في ميدان الإيديولوجية النظرية، ولكنه مني بالإخفاق على أيدي الدوائر التي كان بيدها اتخاذ القرارات ووضع السياسات" ورد في إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص314.

الأمم المتحدة التي أتت بمنهجية للســـلام الاجتماعي والاســـتقرار الأمني، وزودت بوســـائل ســـلمية وقسرية لتحقيق غاياتها التي كان على رأسها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين[79]، ويُقـــدم ميثـــاق الأمم المتحدة نموذجاً تتكامل عبره مجموعة دعائم لقيام نظام للأمن الجماعي على الصعيد الـــدولي، يتضمن مجموعة مبادئ تحكم عمل المنظمة وسلوك الدول الأعضاء فيها، ويـــنص علـــى مجموعـــة أجهزة كل منها مخول لأداء دور في إرساء هذا النظام، لكن يبقى مجلـــس الأمـــن صـــاحب الـــدور المركزي في تحريك آليات العمل الجماعي، من تدابير قسرية وغير قسرية التي تشكل وسيلةً لضمان السلم والأمن الدوليين والركيزة الأساسية لقيام منظمة الأمم المتحدة[80].

إن مراجعة أهداف الأمم المتحدة ومبادئها[81] تدل على أن نظام الأمن الجماعي في ظل الأمم المتحـــدة يقوم على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما عن طريق تكـــريس حظـــر استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية؛ وتدل في الوقت نفسه على أن من بين الأهـــداف التي تسعى هذه المنظمة لتحقيقها حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً وتنمية العلاقـــات الوديـــة بين الأمم، ومن ثمَّ على الرغم من أن نظام الأمن الجماعي قد أخذ بالحسبان التهديدات العـــسكرية إلا أنه لم يُغفل أهمية الاهتمام بجوانب أخرى غير ذات طابع عسكري، وهو ما أخذ يترسخ يوماً بعد يوم في إطار عمل الأمم المتحدة الأمر الذي يدل على أن مفهوم الأمن الإنساني قد ترعرع في أروقة الأمم المتحدة التي تضم من الأجهزة ما يكفل تطوره وتكريسه.

أخرج مفهوم الأمن الإنساني مفهوم الأمن الجماعي من إطاره التقليدي الذي يُعرف بالمفهوم السلبي للأمن الجماعي، ويأخذ بالحسبان غياب النزاعات المسلحة الدوليـــة وضـــمان الـــسلامة الإقليميـــة والاستقلال السياسي للدول، ليضعه في إطارٍ جديدٍ يهتم إلى جانب ذلك بالفرد كإنسان وما قد تتعرض

---

[79]- د.علي حرب، المرجع السابق، ص270. وانظر كذلك:

Michael Howard, The Historical Development of the UN's Role in International Security, edited in: United Nations: Divided World: the UN'S Roles in International Relations, edited by Adam Roberts and Benedict Kingsbury, Oxford university press, second edition, 2004, p.63.

[80] - Danesh Sarooshi, Op.Cit, p.6

يُقسم الدكتور زهير الحسني نظام الأمن الجماعي في الأمم المتحدة إلى:

أ- نظام الأمن الجماعي الإجباري: يضم هذا النظام مجموعة السلطات التي يمارسها مجلس الأمن عبر قراراته الملزمة.

ب- نظام الأمن الجماعي الاختياري: ويشترك فيه كل من مجلس الأمن والجمعية العامة من خلال قراراتهما غير الملزمة.

انظر في ذلك: د.زهير الحسني، التدابير المضادة في القانون الدولي، دمشق، 1988، دون دار نشر، ص118.

[81]- انظر المادة 1 المتضمنة أهداف الأمم المتحدة والمادة 2 المتضمنة المبادئ.

له إنسانيته من مخاطرٍ فأعطى معانيَ متعددةٍ للأمن[82]، فهو على سبيل المثال يساوي بين خسارة الأرواح البشرية الناجمة عن عنف النزاعات المسلحة وتلك الناجمة عن مخاطر أخرى، كالأوبئة و الفقر والمخاطر البيئية، بل إنه يذهب إلى أن الفارق الوحيد هو أن المخاطر المرتبطة بالفئة الثانية لديها قابلية أكبر للانتشار فقد تمتد لتشمل في تهديدها حياة فئة أوسع من البشر[83]، وهو ما أطلق عليه جانب من الفقه المفهوم الإيجابي للأمن الجماعي[84]، هذه المخاطر أوضحها تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير المعنون " عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة"، الصادر عن الأمم المتحدة عام 2004 الذي أكد أهمية إيجاد نظام مجدد للأمن الجماعي الدولي بأخذ التهديدات الجديدة للأمن بالحسبان وهو ما يُشكل جوهر الأمن الإنساني[85].

وبهذه الصورة يصبح الأمن الإنساني مكملاً للمفهوم التقليدي للأمن، بوصفه يعالج مشكلات ويمتلك وسائل لا توجد في ظل المفهوم التقليدي[86]، كما أنه من الممكن عدّه وسيلة للجمع بين بنود متعددة على جدول أعمال الأمم المتحدة في مجالات السلم والأمن والتنمية وتحقيق التكامل فيما بينها. ويجب عدم الفصل بين أمن الدول وأمن مواطنيها، فقد يتم تحقيق الأمن على مستوى الدول دون أن يطال ذلك تحقيق أمن مواطنيها، بل قد تكون الدول في بعض الأحيان مصدر تهديدٍ لأمن الأفراد، كما أن أي نظام عالمي للأمن يجب أن يُبنى من مستوى القاعدة، أي الأفراد، وحتى القمةِ أي الدول.

خـــاتمـــة

مما سبق يُمكن القول: إنَّ تحقيق الأمن الإنساني يتطلب العمل على ثلاثة مستويات مختلفة، فعلى المستوى المحلي لا بدَّ من التوفيق بين الأمن على مستوى الدولة والأمن الإنساني وإبراز دور المجتمع المدني في العمل على هذا المستوى، وعلى المستوى الإقليمي لا بدَّ من التنسيق والتعاون

---

[82]- Hisashi Owada, The United Nations And The Maintenance Of International Peace And Security: The Current Debate In The Light Of Reform Proposals, Keynote Speech at the Research Forum on International Law, European Society of International Law, 26 May 2005, p11.

[83]- Anne-Marie Slaughter, Security, solidarity, AndSovereignty:The Grand Themes Of UN Reform, AJIL , Vol.99, July, 2005, Op.cit , P.619.

[84] - Nico J.Schrijver Nico J.Schrijver, The future of the charter of the United Nations, MaxPlanck yearbook of the United Nations law, Vol 10, 2006, p.10- 11.

[85]- وقد عرّف هذا التقرير تهديد الأمن الدولي بأنه "أي حادثة أو عملية تؤدي إلى وقوع خسائر في الأرواح على نطاق واسع أو الحد من فرص الحياة وتلحق الضرر بالدول، بوصفها الوحدات الأساسية للنظام الدولي"، انظر وثيقة الجمعية العامة رقم A/59/565 تاريخ 2/12/ 2004، المتضمنة التقرير المشار إليه.

[86]- وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك بروبست، الأمن الإنساني: دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة 1، أبوظبي، 2009، ص5.

في حل القضايا التي تتطلب العمل على هذا المستوى كما فـــي حالـــة التـــصدي لقـــضايا اللاجئـــين والمشكلات الناجمة عنها، أمَّا على المستوى الدولي فتبرز أهمية تعزيز التعاون متعدد الأطراف فـــي تحقيق التنمية ومواجهة الجوع والفقر والمخاطر البيئية والاستجابة للجيل الجديـــد مـــن التهديـــدات الأمنية، كما لا بدَّ من بعض الإصلاحات في نظام الأمم المتحدة بحيث يصبح أكثر استجابة لمتطلبـــات الأمن الإنساني ووضع ضوابط لمنع إساءة استخدام هذا المفهوم كمبرر للتـــدخلات الدوليـــة غيـــر المشروعة في شؤون الدول بذريعة عدم استجابتها لتحقيق متطلبات الأمن الإنساني فـــي سياســـاتها الداخلية، وذلك في ظل اتساع عناصر هذا المفهوم وعدم وجود توافق دولي حول مضمونه.

إذاً مفهوم الأمن الإنساني يكرّس ويطوّر ويحقق الانسجام بين مفاهيم عدة موجـــودة فـــي القـــانون الدولي، فهو يكرّس مركز الفرد في القانون الدولي ويتناسب مع العديد من القواعد العرفية والاتفاقية التي تعالج وضعه، سواءً كفرد أو كمجموعة أفراد، كما أنه يطوّر مفهوم الأمـــن الجمـــاعي الـــدولي ويكسبه أبعاداً جديدةً، ومن شأنه التوفيق بين السعي لتحقيق الأمن الجماعي الدولي وحماية حقـــوق الإنسان بحشد الجهود لجعل ضمان أمن الإنسان وسلامته هي غاية العمل الدولي، لكنه مـــن جهـــةٍ أخرى من الممكن أن يكون محلاً للجدل في سياق المسائل المرتبطة بالسيادة وحـــدودها والتـــدخل الدولي الإنساني، فمن الممكن أن يصبح الأمن الإنساني مبرراً جديداً لممارسة هذا التدخل بحجة عدم قدرة دولة ما على ضمانه لمواطنيها أو عدم رغبتها في ذلك، فيأتي دور طرف دولي ما، كأن يكـــون منظمة دولية أو دولة أو مجموعة دول، لتأخذ المبادرة لتحقيقه، وهو ما يؤكد ضرورة وضع ضوابط قانونية لمثل هذا السلوك الذي من المحتمل تطوره وترسيخه على الصعيد الدولي، كما هو الحال فـــي التدخل الدولي الذي يمارس لحماية حقوق الإنسان.

المراجع

اللغة العربية:

أولاً- الكتب:

- **إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، منشورات جامعة الكويت، الطبعة الثانية، 1979.**
- **د.حسام هنداوي، التدخل الدولي الإنساني: دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، لا يوجد سنة نشر.**
- **د.حسن طوالبة، نظام الأمن الجماعي بين النظرية والتطبيق: دراسة سياسية في ضوء تطور النظام الدولي، عالم الكتاب الحديث، إربد، دار جدار للكتاب العالمي، عمان، 2005.**
- **د. حسن نافعة، الأمن الجماعي بين الواقع والأسطورة: قضايا للمناقشة،ورد في كتاب الأمم المتحدة في ظل التحولات الراهنة في النظام الدولي، تحرير د.حسن نافعة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى.**
- **د.حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، عالم المعرفة، 202، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995.**
- **د.زهير الحسني، التدابير المضادة في القانون الدولي، دمشق، 1988، دون دار نشر.**
- **د.علي حرب، نظام الجزاء الدولي: العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.**
- **د. محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي العام، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ط8، 2001.**
- **مفتاح عمر درباش، دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات وحفظ السلم والأمن الدوليين، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2007.**
- **وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك بروبست، الأمن الإنساني: دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة 1، أبوظبي، 2009.**

ثانياً- مقالات:

- **أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في إفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد143، يناير، 2001.**

ثالثاً - بحوث:

- د.نعمان الخطيب، المذهب الاجتماعي وأثره على الحقوق والحريات العامة في كل من الدســـتورين الأردني والمصري، ص6- 7، بحث منشور على موقع الوســـمية القـــانوني،متوفر علـــى الـــرابط الإلكتروني الآتي:

<ww.wasmia.com/jazy/con04.pdf>

تاريخ الزيارة 2011/1/5.

رابعاً - وثائق مؤتمرات:

- أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، 14-2005/3/15، عمـــان، الأردن، نُشر من قبل اليونسكو، 2008.

أ- إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية، غادة علي موسى.

ب- الفقر التحدي الرئيسي للأمن الإنساني: دراسة حالة للمجتمع اليمني، عبد الحكيم الشرجبي.

ج- الشروط الأخلاقية لمشاركة مؤهلة ومسئولة للمجتمع المدني في الاستجابة إلى حاجـــات الأمـــن الإنساني وتحدياته في المنطقة العربية، زياد عبد الصمد.

د- الأمن البشري في الوطن العربي: كيف يبدو إلى ملاحظ خارجي، كيت كراوز.

- كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى في افتتاح مؤتمر المرأة فـــي مفهـــوم وقضايا أمن الإنسان: المنظور العربي والدولي الذي عقدته منظمة المرأة العربية في أبو ظبـــي فـــي المدة ما بين 11- 2008/11/13.

خامساً - تقارير دولية:

- تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994، الفصل الثاني ، بعـــد جديد للأمن الإنساني،

<http://hdr.undp.org/en/media/hdr_1994_en_chap2.pdf>

<http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr1994/>

- تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 1999 المعنون "عولمة ذات وجه إنساني":

<http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr1999/>

- تقرير لجنة الأمن الإنساني المعنون "أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم"، نيويورك، 2003.

<http://www.humansecurity-chs.org/finalreport/Arabic/arabic_report.pdf>

- تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول "ICISS" حول مسؤولية الحماية، كانون الأول، 2001.

- تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان " نحن الشعوب، دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، 2000.

سادساً - مواقع الكترونية:

- الموقع الإلكتروني للجنة الأمن الإنساني:

<http://www.humansecurity-chs.org/about/Establishment.html>

- الموقع الإلكتروني لوحدة الأمن الإنساني:

<http://ochaonline.UN.org/HumanSecurityunit/tabid/2212/language/en-us/Default.aspx>

- الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن الإنساني:

<http://ochaonline.UN.org/TrustFund/The United Nations Trust Fund For Human Security/tabid/2108/language/en-us/Default.aspx>

<http://ochaonline.UN.org/outreachandABHS/tabid/2129/language/en-us/Default.aspx>

اللغة الإنكليزية:

I- Books:

- Danesh Sarooshi, The United Nations And The Development Of Collective Security, ci- arendon press, oxford,1999.

II-Articles:

-Alice Edwards, Human Security and the rights of refugees: transcending territorial and disciplinary borders, Michegan Journal Of International Law, Vol.30.

-Anne-Marie Slaughter, Security, solidarity, And Sovereignty:The Grand Themes Of UN Reform, AJIL , Vol.99, July, 2005.

- Gred Oberleitner, Human Security: A challenge to international law?, Global Governance, 11(2005).

- Nico J.Schrijver Nico J.Schrijver, The future of the charter of the United Nations, MaxPlanck yearbook of the United Nations law, Vol 10, 2006.

III- Researches and papers:

- Amitav Acharya: Debating Human Security: East Versus the West,

<http://www.hsph. harvard.edu/hpcr/events/hsworkshop/acharya.pdf.>

-Bertrand G.Ramcharan, Human rights and Human security,

<http://www.humansecurity-chs.org/activities/outreach/ramcharan.pdf>

-Errol Mendes: Human security, International organizations and international law: The Kosovo Crisis exposes the "tragic flaw" in the U.N. Charter, 1999.

<http://www.cdp-hrc.uottawa.ca/publicat/bull.38.html.>

- Gerd Oberleitner, Human security and human rights, european Training and research Centre For Human Rights And Democracy, Occasional paper series, Issue NO.8, June 2002.

<http://www.hs-perspectives.etc-graz.at/typo3/fileadmin/user_upload/ETC-

Hauptseite/publikationen/Occasional_papers/Human_Security_occasional_paper.pdf>

- Hisashi Owada, The United Nations And The Maintenance Of International Peace And Security: The Current Debate In The Light Of Reform Proposals, Keynote Speech at the Research Forum on International Law, European Society of International Law, 26 May 2005
- Mary Kaldor- Mary Martin and sabine selchow, Human security: a european strategic narative, International policy Analysis, february, 2008.

<http://library.fes.de/pdf-files/id/ipa/05172.pdf>

- Michael Howard, The Historical Development of the UN's Role in International Security, edited in: United Nations: Divided World, the UN'S Roles in International Relations, edited by Adam Roberts and Benedict Kingsbury, Oxford university press, second edition, 2004.
- Richard Jolly & Deepayan Ray, The Human Security Framework and National Human Development Report: A Review of experiences and current Debates, UNDP, May, 2006.
- Sadako Ogata, Globalization and Human Security, Weatherhead Policy Forum at Columbia University, 27 March 2002.

<http://www.humansecurity-chs.org/activities/outreach/columbia.html>

- A european way of security: The Madrid report of the human security group comromising a proposal and background report, Madrid, 8th November, 2007.
Fen Osler Hampson and John B. Hay: Human Security. A Review of the Scholarly Literature, draft manuscript, 2002,

<http://www.liucentre.ubc.ca/hsq/_articles/ Fen_fulldocument.pdf.>

- Mr. Yukio Takasu: Director-General of Multilateral Cooperation Department, a statement at the Third Intellectual Dialogue on Building Asia's Tomorrow. Bangkok, June 19, 2000.
<http://www.mofa.go.jp/policy/human_secu/speech0006.html> 08/22/01
- Louise Frechette: the United Nations Deputy Secretary-General, a statement to a high-level panel discussion on the occasion of the twentieth anniversary of the Vienna International Centre (VIC), Octover 9, 1999.
<http://www.un.org/News/Press/docs/1999/19991012.dsgsm70.doc.html> 08/02/01
- Mrs. Sadako Ogata: United Nations High Commissioner for Refugees, "Inclusion or Exclusion: Social Development Challenges For Asia and Europe", a Statement at the Asian Development Bank Seminar, 27 April 1998. <http://www.unhcr.ch/refworld/unhcr/hcspeech/27ap1998.htm> 08/22/01
- Kanti Bajpai, Human Security: Concept and Measurement, Kroc Institute, Occasional Paper #19:OP:1, August 2000.

<http://www.hegoa.ehu.es/dossierra/seguridad/Human_security_concept_and_measurement.pdf>

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2010/10/5.